

والاستيعاب للمهاجرين الجدد، كان لابد، أيضاً، من البحث في توفير المساحات اللازمة من الأراضي لإقامة المجمعات السكنية عليها. وفي هذا المجال، جاء دور «الصندوق القومي» (الكيرن كاييمت) ليساهم في عملية استيطان المهاجرين، كما صرح بذلك مدير قسم تطوير الأراضي في الصندوق، دافيد نحيماس، الذي أوضح أن الصندوق اتخذ قراراً بالتوجه إلى المساهمين الدائمين في تمويله بأن يحولوا اهتمامهم، في المرحلة الحاضرة، نحو عمليات استيعاب المهاجرين. وأضافت أن موظفي الصندوق يعملون، حالياً، على تهيئة الأراضي والبنى التحتية في الناصرة العليا وكرميئيل ومغدال هعيمك، ويتهيئون للتوجه إلى مواقع شالومي ومعلوت والعفولة وصفد وغيرها، في المنطقة الشمالية. أمّا في منطقة المركز، وسط البلاد، فإن أعمال تهيئة الأراضي تتمّ في أسدود وعسقلان وبينه. كما ستجرى أعمال مماثلة في منطقة الجنوب لبناء عشرة آلاف وحدة سكنية في ايلات وبئر السبع، وثلاثة آلاف وحدة سكنية في أوفكيم ونيتيفوت وسدروت. ومن المقرر، أيضاً، إقامة مواقع سكنية على طول «الخط الأخضر»، من منطقة ناحل عيرون في الشمال إلى موديعين في الجنوب، لكي تشكل منطقة عازلة بين التجمعات السكنية العربية على جانبي هذا الخط، بالإضافة إلى تكثيف مدن الأعمار في منطقة «ممر القدس» وكريات غات (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٨/١٥).

وسط هذا الكمّ الكبير من الاستعدادات والمشاريع والمبالغ المخصصة لاستيعاب المهاجرين الجدد، يبقى السؤال عن العدد الأكثر واقعية والمنتظر لهؤلاء المهاجرين الذين تتراوح التقديرات بشأنه ما بين ٤٠٠ ألف إلى أكثر من أربعة ملايين. وهنا، أيضاً، قدّم رئيس الحكومة الإسرائيلية التقدير الأكثر احتمالاً، عندما قال إن هدف إسرائيل هو احضار مليون مهاجر جديد خلال السنوات العشر المقبلة (هارتس، ١٩٩٠/٨/٢٨)، الأمر الذي يعني زيادة بنسبة ٢٠ بالمئة على عدد السكان الحالي. ولضمان وصول هذا العدد من المهاجرين السوفيات، نجحت إسرائيل في الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي على إعادة تبادل العلاقات والتمثيل الدبلوماسي على المستوى القنصلي، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠؛ كما تمّ الاتفاق على أن تبدأ الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وتل - أبيب اعتباراً من نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من العام الحالي، الأمر الذي سيضمن تقادي ظاهرة تساقط المهاجرين وتوجههم إلى أهداف استيطان أخرى، بدلاً من إسرائيل (معاريف، ١٩٩٠/١٠/١). وعلى صعيد الترتيبات المالية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وافقت واشنطن، في أوائل تشرين الأول (أكتوبر)، على تقديم كفالة للقروض الاسكانية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار المقدمة إلى إسرائيل، بعد الاتفاق على عدم انفاق هذا المبلغ لإقامة مجمعات سكنية في المناطق المحتلة. إلا أن قليلاً من التبصّر في حقائق الأمور على أرض الواقع يظهر مدى «جدية» هذا الاتفاق الذي يعني، عملياً، تحرير مبلغ مماثل من الميزانية الإسرائيلية لانفاقه في أية أهداف تراها تل - أبيب مناسبة، سواء أكان ذلك في المناطق المحتلة أم في سواها من الأرض الفلسطينية. كما أن التأكيد أن المهاجرين السوفيات الجدد سيتمّ توطينهم واستيعابهم ضمن حدود ١٩٤٨ سبعيني، بالتأكيد، دفع أعداد مماثلة من المهاجرين القدامى في إسرائيل للإقامة في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبالتالي تكثيف أعداد السكان اليهود في تلك المناطق.

إن إسرائيل تدرك تماماً أن الفرصة المتاحة لها في الوقت الحاضر، لأسباب عديدة متشابهة إقليمياً وعالمياً، قد لا تتكرر إطلاقاً في المستقبل؛ وبالتالي، فإن الهمّ الأساس، بالنسبة إليها، هو ضمان وصول أكبر عدد ممكن من اليهود السوفيات إلى إسرائيل. أمّا المشاكل المالية، والاجتماعية، وغيرها، المتعلقة بإجراءات التوطين والاستيعاب، فتأتي، كلّها، في المرتبة الثانية، من حيث الأهمية؛ كما أن تجارب الماضي القريب أثبتت أن احتياجات إسرائيل المادية، وسواها، تجد، دائماً، سبلاً إلى التحقيق. ولكن يبقى السؤال؛ ماذا عن الجانب العربي؟ وماذا عن مخططاته الاستراتيجية والتكتيكية لمواجهة هذا الخطر المباشر، الذي يقرع، بقوة، بوابات الدول العربية؟

مها بسطامي